محمد نادر العمري

تآكل مناعة «المجتمع الإسرائيلي»

على الرغم من كل المحاولات التي سعت إليها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وبصورة خاصة حكومة بن غوريون مطلع الخمسينيات من القرن الماضي في تبني سياسة «بوتقة الانصهار»، للحد من اتساع الانقسام البنيوي الذي كان سائداً ويتسم بسيادة الموقف داخل ما يطلق عليه «المجتمع الإسرائيلي» منذ تأسيس هذا الكيان في المنطقة بعد نكبة ١٩٤٨، نتيجة الصراع المتنامي الذي كان دائراً بين طبقة «الإشكنازي» التي كانت تضم اليهود الغربيين الذين شكلوا ما يمكن وصفه بـ«العمود الفقري» لدولة الاحتلال، لكونهم يتفوقون على نظرائهم من الطبقة الأخرى «السفارديم» أي اليهود الشرقيين بمدى تقدمهم العلمي ووضعهم المادي، ما جعلهم أكثر أهلية لإدارة الحكم في الكيان، إلا أن هذا المشهد آخذ في التطور أكثر خلال العقود اللاحقة، لترتفع بموجبه مؤشرات اندلاع حرب أهلية داخلية بين مكونات هذا الكيان، لاسيما بعد وصول اليمين المتطرف للحكم لأول مرة في تاريخ إسرائيل، نهاية عام ٢٠٢٢، ودخوله في ائتلاف مع اليمين الليبرالي «حزب الليكود» برئاسة بنيامين نتنياهو.

عوامل اندلاع الحرب الأهلية التي باتت تهدد الكيان الإسرائيلي، لا يمكن إرجاع أسبابها فقط إلى الفشل الاستراتيجي في تحقيق أهداف حكومة نتنياهو من العدوان على قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى، وإن كانت هذه العملية قد ذادت من تعرية التصدع الحاصل داخل هذا الكيان، بل تعود لعقود سابقة، وبصورة أكثر تحديداً للانقلاب السياسي الذي عصف بالمشهد الإسرائيلي عام ١٩٧٧، متمثلاً بوصول اليمين الأول مرة للحكم من خلال حزب الليكود، ومن ثم تداعيات الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي مطلع ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إلى جانب عدم القدرة على حسم الملفات الجدلية داخل هذا المجتمع، من موضوع إعفاء أتباع التيارات الدينية من الخدمة العسكرية، وإشكاليات اعتماد الزواج أو الدستور، كذلك حرمة السبت، وقضية المرأة، وغيرها الكثير من الجدليات التي أصبحت ضمن التباين الجذاب لتحقيق مصالح سياسية وانتخابية، وضعت إسرائيل وفق وصف المؤرخ الإسرائيلي بريكر بريسكو على صفيح من الجمر تغطيه طبقة رقيقة من الرمل.

تزايدت التحذيرات من اندلاع هذه الحرب بعد عملية «سيف القدس» في أيار ٢٠٢١، عندما شهدت ما تسمى المدن المختلطة أو أراضي ٤٨، اشتباكات ومواجهات بين العرب الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة، لينبري حينها رئيس ما يسمى دولة إسرائيل رؤوفين ريفلين للتحذير من اندلاع مثل هذه المواجهة، التي وصفها وزير الدفاع حينها بني غانتس بأنها لا تقل خطورة عن صواريخ الفصائل الفلسطينية التي تطلق من قطاع غزة.

وللتأكيد على خطورة هذه الحقيقة، نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب مطلع عام ٢٠٢٢، وثيقة عرفت بـ«وثيقة التقييم الاستراتيجي السنوية» وقدمت لمراكز صنع القرار الإسرائيلي، وتضمنت حصر التهديدات التي تواجه إسرائيل بثلاثة مستويات وهي: خطر البرنامج النووي الإيراني باعتباره التهديد الخارجي، تليها التهديدات والانقسامات الداخلية وما تعيشه إسرائيل جراء حالة التفكك الاجتماعي الآخذة في الاتساع بمستوى بات يستدعي دق ناقوس الخطر، في حين كان بالمستوى الثالث المخاطر المحدقة من الجبهة الفلسطينية في ظل تراجع شعبية السلطة الفلسطينية وتنامي خصومها في ساحة الضفة الغربية، وضمن هذه الوثيقة وصف رئيس هيئة الأركان السابق غادي آيزنكوت، التهديدات الداخلية بأنها الخطر المحدق بمشروع «الحلم الصهيوني»، مضيفاً: «الإسرائيليون قلقون ليس بسبب التهديد الإيراني، ولكن بسبب حالة التفكك التي تشهده الدولة من الداخل».

أرجعت الوثيقة مظاهر التفكك حينها، إلى أزمة الحكم والانقسام السياسي التي شهدته إسرائيل بعد خوض أربع جولات انتخابية في أقل من عامين، وإضافة لضعف أداء الحكومة الإسرائيلية القائمة على ائتلاف بينت-لابيد، وتراجع ثقة المستوطنين بالمؤسسة العسكرية بنسبة تجاوزت ١٢ بالمئة خلال عام واحد فقط، وفق استطلاع معهد الديمقراطية الإسرائيلية، إلى جانب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي أمست تنهش بمناعة «المجتمع الإسرائيلي» كانعكاس لارتفاع مستوى الانقسامات بين مكونات هذا المجتمع، الذي شهد مزيداً في التفاوت بين طبقاته بعد انتشار جائحة «كورونا» وغياب ما أطلق عليه تطبيق العدالة الاجتماعية.

إلا أن حدة الانقسام، قد أخذت تسيها بالتزايد، بعد وصول اليمين المتطرف للحكم في إسرائيل نهاية عام ٢٠٢٢، فلم تعد مصطلحات الصراع الإيديولوجي بين اليمين واليسار سائدة في المشهد السياسي الإسرائيلي، الذي شهد تبدلاً جذرياً تجلى من خلال توجه تحالف اليمين الليبرالي واليمين المتطرف، لإحداث تغييرات جذرية للبنية السياسية لإسرائيل، سواء كان ذلك من خلال تقليص صلاحيات ومهام المحكمة الدستورية العليا ونقلها لتعزيز دور ومكانة رئيس الحكومة، أم حتى في تبني سياسة التغاضي عن الانتهاكات المرتكبة من قبل الجماعات المتطرفة والتي تجاوزت الاعتداءات على العرب الفلسطينيين لتستهدف المستوطنين الإسرائيليين، وصولاً لزيادة نفوذ وتأثير الشخصيات المتطرفة في صنع واتخاذ القرار، على غرار نقل مسؤولية إدارة الضفة الغربية لوزير المالية والاستيطان بتسلئيل سموتريتش بعدما كانت بيد جيش قوات الاحتلال، وتنامي الخلاف ما بين نتنياهو وقادة الجيش قبل عملية طوفان الأقصى وسعيه الحثيث لتهميش دور ومكانة الجيش في عملية صنع القرار السياسي، فضلاً عن استمرار صنع أتباع التيارات والأحزاب الدينية المزيد من الامتيازات المتعلقة بزيادة حصتهم من الميزانيات المخصصة وإعفائهم من الخدمة العسكرية، الأمر الذي دفع القوى الإسرائيلية وخاصة الموسومة بالليبرالية للخروج بتظاهرات حاشدة، لمنع النخبة الجديدة المتطرفة، أي ائتلاف نتنياهو مع اليمين المتطرف، من تكريس تغييرات جوهرية في طبيعة الحكم داخل إسرائيل، تسهم في استنثار هذا الائتلاف أو القوى المنبثقة عنه مستقبلاً بالتحكم بمفاصل الحكم، وتهيمن على مراكز صنع القرار، في تهميش لباقي القوى والتيارات التقليدية التي كانت سائدة منذ عام ١٩٤٨.

خلال هذه المدة القصيرة، وبالتحديد، منذ تشرين الأول لعام ٢٠٢٣ حتى عملية طوفان الأقصى، تصاعدت وتيرة ذروة وحدة التجاذبات الداخلية، وخاصة بعد التقارير للأجهزة الأمنية التي حذرت من مخاطر نشوب حرب أهلية ودخول إسرائيل في سيناريو الفوضى وانهيار الدولة، على أثر تلقي العديد من الشخصيات السياسية وفي مقدمتهم نفتالي بينت الذين دعموا التظاهرات، تهديدات بالقتل من جماعات متطرفة.

عملية طوفان الأقصى التي شهدتها الأراضي المحتلة فجر السابع من تشرين الأول لعام ٢٠٢٣، وإن حاول نتنياهو استثمارها بداية في محاولة توحيد الشارع الإسرائيلي وترويض القوى والتيارات خلفه بذريعة «الدفاع عن أمن إسرائيل»، إلا أنها سرعان ما أظهرت مدى هشاشة المناعة الداخلية لهذا المجتمع، وبصورة خاصة، بعد تيقن الجميع بأن نتنياهو وزمرة ائتلافه من اليمين المتطرف، يخوضون حرباً لتحقيق مصالحهم الشخصية والسياسية والإيديولوجية، تجلى ذلك في:

أولاً، تبني نظرية أو مقاربة «هانيبال» فيما يتعلق بملف الأسرى الصهاينة لدى فصائل المقاومة الفلسطينية، حتى ذهب البعض من المراقبين بالقول: إن المقولة الإسرائيلية التي كانت تعد الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت، تنطبق على هؤلاء الأسرى.

ثانياً، سعي نتنياهو وأعضاء ائتلافه لمراضاة قاعدتهم الانتخابية من اليمين المتطرف، ولاسيما المتدينين الأرثوذكسيين «الحريديم» الذين باتوا يشكلون ١٣ بالمئة من المجتمع اليهودي، من خلال تقديم خطابات سياسية مغلفة بطابع ديني، أو استمرار تبني إعفائهم من الخدمة العسكرية رغم حالة النقص في العنصر البشري الذي أصابت «الجيش الإسرائيلي».

ثالثاً، تمسك نتنياهو وائتلافه بالحكم رغم الضغوط الداخلية المتجلية باتساع حجم التظاهرات المطالبة بوقف العدوان، والتوصل لاتفاق وقف لإطلاق النار، وإجراء انتخابات مبكرة للكنيست، وانسحاب الشخصيات المعارضة من مجلس الحرب وفي مقدمتهم رئيس معسكر الدولة بني غانتس ورئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت.

رابعاً، وهي من النقاط البارزة والمهمة، تتمثل في توسع دائرة الخلاف بين نتنياهو مع المؤسسة العسكرية، التي تعد المؤسسة الأبرز في إسرائيل، سواء كان ذلك بمحاولة نتنياهو بتحميل قادة الجيش مسؤولية ما حصل في عملية طوفان الأقصى، أم بسبب ملف تجنيد الحريديم، أو بسبب تقلص الردع في الجبهة الشمالية. بموضوعية يمكن القول: إن ما يمكن وصفه بمناعة المجتمع الإسرائيلي باتت في الحضيض اليوم، ونتنياهو الذي يقدم نفسه زعيماً قومياً لليهود والمنقذ لهم، قد يكون سبب الهلاك لهم في هذهم التأمن.

كاتب سوري

٢٨ شهيداً في اليوم الـ٢٧١ للعدوان الإسرائيلي على غزة وانتشال جثامين متفحمة برفح

واصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة عبر شن غارات جوية وقصف مدفعي مستهدفاً الأحياء السكنية، ما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين إلى أكثر من ٣٧٩٥٠ شهيداً، إضافة إلى ما يزيد على ٨٧٢٠٠ مصاب حتى ساعة إعداد هذا الخبر مساء أمس، في حصيلة مرشحة للارتفاع كل دقيقة.

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في بيان أمس أوردته وكالة «سانا» أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب خلال الساعات الـ٢٤ الماضية ٣ مجازر في قطاع غزة وصل من ضحاياها إلى المستشفيات ٢٨ شهيداً و١٣٢ جريحاً، وقالت الوزارة: إن عدد ضحايا عدوان الاحتلال المتواصل لليوم الـ٢٧١ على القطاع ارتفع إلى ٣٧٩٥٣ شهيداً و٧٢٦٦٦ جريحاً، بينما ما زال عدد من الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الإسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم.

في السياق، استشهدت فلسطينيتان أمس الأربعاء، في قصف للاحتلال على مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة، حسب وكالة «وفا» التي أشارت إلى أن طائرات الاحتلال قصفت شقة سكنية في مخيم النصيرات، ما أدى إلى استشهاد الفلسطينيتين وجرى نقلهما إلى مستشفى في دير البلح، في حين انتشلت الطواقم الطبية، جثامين ٧ شهداء في حي تل السلطان غرب مدينة رفح، بينها ٥ جثث متفحمة.

كذلك، استشهد ٤ فلسطينيين وأصيب ١٧ آخرون بجروح أمس، جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي تجمع فلسطينيين حاولوا العودة إلى حي الشجاعية شرق مدينة غزة، كما استشهد ٣ فلسطينيين آخرين، بقصف مسيرة إسرائيلية مركبة مدنية في مخيم المغازي وسط قطاع غزة، ونقل الشهداء الثلاثة إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح المجاورة، على حين شهدت المناطق الشمالية الشرقية لمخيم جباليا قصفاً مدفعياً متقطعاً، ما أدى لإصابة عدد من الفلسطينيين.

وأعلنت مصادر طبية في غزة، حسب «وفا»، استشهاد ١١ مواطناً فجر أمس، جراء قصف صاروخي ومدفعي في عدة مناطق في القطاع، مع استمرار الاجتياح لحي الشجاعية شرق مدينة غزة.

في الضفة الغربية، اغتالت مجموعة من قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي ظهر أمس، شاباً في مدينة جنين، وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية حسب «وفا» استشهاد الشاب نضال زياد العامر (٢٣ عاماً) برصاص قوات الاحتلال.

وقالت مصادر طبية وأمنية: إن وحدة خاصة في جيش الاحتلال الإسرائيلي أعدمت الشاب العامر بدم بارد ومن مسافة صفر، عقب تسللها إلى داخل المنطقة الصناعية لمدينة جنين، بسيارة مدنية تحمل لوحة ترخيص فلسطينية.

وكالات

مجموعة الدول الداعمة لها شريك مباشر في قتل السوريين وتشريدهم

السفير علي أحمد: «لجنة التحقيق المعنية بسورية» منفصلة عن الواقع

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف السفير حيدر علي أحمد (عن الانترنت)

أوضح مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، السفير حيدر علي أحمد، أن مزاعم الحرص على حقوق الإنسان لا يمكن أن تتسق مع استمرار الاستغلال الفاضح لقضايا نبيلة، واستسهال استخدامها لتهديد مصائر شعوب بأكملها.

ولفت علي أحمد إلى أن الوصول إلى الغاية الحقيقية التي أنشئ من أجلها مجلس حقوق الإنسان يتطلب العمل على الاستثمار الأمثل في الأدوات المتاحة القائمة على احترام القانونين الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وليس من خلال استعراض سياسي عبثي يتكرر مع كل اجتماع يعقد مع هذه اللجنة، والاستمرار في إضاعة الوقت والموارد سورية، مؤكداً أن مزاعم الحرص على أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية لا يمكن أن تتسق مع استمرار الاستغلال الفاضح لقضايا نبيلة، واستسهال استخدامها لتهديد مصائر شعوب بأكملها.

ولفت علي أحمد إلى أن الوصول إلى الغاية الحقيقية التي أنشئ من أجلها مجلس حقوق الإنسان يتطلب العمل على الاستثمار الأمثل في الأدوات المتاحة القائمة على احترام القانونين الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وليس من خلال استعراض سياسي عبثي يتكرر مع كل اجتماع يعقد مع هذه اللجنة، والاستمرار في إضاعة الوقت والموارد في اجتماعات الهدف منها الترويج لمزاعم تتعلق بحقوق الإنسان، للتغطية على ممارسات العدوان والاحتلال والوجود العسكري غير الشرعي، ودعم الميليشيات الانفصالية والمجموعات الإرهابية، ومنح هذه المجموعات شهادة حسن سلوك، والترويج لهياكل غير شرعية، وهو ما يعد دعماً مباشراً لهذه الجماعات، وانخراطاً في تهديد وحدة وسلامة الأراضي السورية، ناهيك عن التغطية على آثار الإجراءات الغربية القسرية التي تشكل حرباً مباشرة وشاملة على حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية لجميع السوريين، وإرهابياً يقوض سبل استعادة أمنهم واستقرارهم وسبل عيشهم.

وشدد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف على مواصلة سورية جهودها لتحرير أراضيها من الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار وسيادة القانون إليها، واستمرارها بالتعاون البناء مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء، للنهوض بالوضع الإنساني لجميع مواطنيها، وضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من المدنيين، بما في ذلك في المناطق التي ما تزال خاضعة لسيطرة التنظيمات الإرهابية في شمال غرب البلاد.

وجدد علي أحمد التأكيد على أن سورية ماضية في جهود تعزيز وتحسين وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وفق التزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لتحقيق حماية هذه الحقوق واحترامها وأعمالها لجميع أبناء شعبها من دون تمييز، كما أنها تعمل على تدارك الفجوة في تقديم عدد من التقارير الوطنية المتأخرة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.

وأكد أن سورية ستستمر بتعاونها مع جميع الدول التي تؤمن بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، للدفاع عن الولاية الحقيقية لمجلس حقوق الإنسان كمنصة للحوار والتعاون على أساس مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية.

وكالات

«الصحة العالمية» دعت إلى إعادة فتح مستشفى غزة الأوروبي

«أونروا»: الاستجابة الإنسانية في غزة أصبحت شبه مستحيلة

الاحتلال الإسرائيلي حوّل مستشفيات غزة لمشارح كبيرة (عن الانترنت)

أكدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» أمس، أن مواصلة الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة، أصبحت أمراً شبه مستحيل بسبب الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي عليه، في وقت أوضحت فيه منظمة الصحة العالمية أن ٣ شاحنات تابعة للأمم المتحدة نقلت الإمدادات الطبية المخصصة للمشفى الأوروبي في القطاع إلى منطقة أخرى، داعية إلى إعادة فتح المشفى في أقرب وقت بعد أن أخلت طواقمه الطبية مرضاه بسبب تهديد جيش الاحتلال.

وقالت وكالة «أونروا»: إنه «بعد أسابيع فقط من إجبار الناس على العودة إلى خان يونس المدمرة، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر إخلاء جديدة للمنطقة، ومرة أخرى تواجه العوائل النزوح القسري»، وذلك حسبما ذكر موقع «اليوم» السابع الإخباري المصري أمس.

وأشارت تقديرات الوكالة، إلى أن ٢٥٠ ألف شخص سيضطرون إلى الفرار مجدداً مع عدم وجود أي مكان آمن في غزة.

وفي السياق، قال مدير عام منظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم غيبريسوس في منشور على منصة «إكس» نقله «اليوم» السابع، أمس: «يجب حماية مستشفى غزة الأوروبي، وهو آخر أكبر المستشفيات جنوب قطاع غزة، ووضعه في الخدمة في أقرب وقت ممكن».

وأضاف: «لا تستطيع غزة أن تتحمل خسارة المزيد من المستشفيات»، مشيراً إلى إجلاء ٣٢٠ مريضاً وطاقماً طبياً من المستشفى بعد نداءات الإخلاء في خان يونس.

ولفت المسؤول الأممي إلى أن أغلبية المرضى تم توجيههم إلى «مستشفى ناصر» وسط خان يونس، والذي لا يزال يخدم بكامل طاقته البشرية.

وأكد غيبريسوس على وجود نقص في المستلزمات الطبية والأدوية اللازمة لإجراء العمليات الجراحية بمستشفى ناصر.

وأفاد أن ٣ شاحنات تابعة للأمم المتحدة نقلت الإمدادات الطبية المخصصة لـ«مستشفى غزة الأوروبي» إلى منطقة أخرى.

وكالات

ردأ على اغتيال الاحتلال أحد قيادي حزب الله قرب صور

مئة صاروخ على مقري قيادة في ثكنتي نفح وكيلع في الجولان

ردحزب الله أمس، على عملية اغتيال الاحتلال الإسرائيلي لأحد قياديه قرب مدينة صور اللبنانية، وإصابة بمئة صاروخ كاتيوشا مقر قيادة فرقة الجولان ٢١٠ في «ثكنة نفح» ومقر الدفاع الجوي والصاروخي في «ثكنة كيلع»، وذلك بالتزامن مع مهاجمته موقعي «السماقة والرمثا» الإسرائيليين وتحقيقه إصابات مباشرة في التجهيزات التجسسية في موقع «المالكية» وتجمعاً لجنود الاحتلال في «مثلث الطيحات».

وفي التفاصيل، نشر الإعلام الحربي في حزب الله في صفحته على موقع «تلغرام» بياناً قال فيه: «دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسناداً لمقاومته الباسلة والشريفة، وفي إطار الرد على الاعتداء والاغتيال الذي نفذه العدو في منطقة الحوش في مدينة صور، قصف مجاهدو المقاومة الإسلامية يوم الأربعاء ٣/٧/٢٠٢٤، مقر قيادة فرقة الجولان ٢١٠ في ثكنة نفح ومقر الدفاع الجوي والصاروخي في ثكنة كيلع بمئة صاروخ كاتيوشا».

من جهتها، أكدت قناة «الميادين»، تعرض قواعد عسكرية تابعة للاحتلال الإسرائيلي بينها «ثكنة كيلع» وقاعدة «نفح» في الجولان السوري المحتل لرشقات صاروخية مكثفة من لبنان.

وأضافت القناة، لبنان: إن الصليات الصاروخية انطلقت من لبنان على ثلاث دفعات باتجاه اتجاه إصبع الجليل والجولان المحتل، حيث اندلعت النيران في المناطق المستهدفة بالصواريخ.

وأشارت القناة إلى أن مستوطنة «المنارة» على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة اندلعت النيران فيها بعد الصليات الأخيرة من لبنان.

بدوره، قالت وسائل إعلام إسرائيلية نقلاً عن « مركز إطفاء الشمال»: إن «عدداً من الحرائق اندلعت في الجولان نتيجة إطلاق صواريخ من لبنان»، وقال الإعلام الحربي الذي نقل أيضاً عن تلك الوسائل الإعلامية تأكيدها إطلاق صاروخ مضاد للدروع من لبنان تجاه مستوطنة «مرجليوت» في إصبع الجليل.

وفي وقت سابق أمس، نعى حزب الله القيادي محمد نعمة ناصر «الحاج أبو نعمة»، الذي ارتقى شهيداً على طريق القدس، جراء عملية اغتيال نفذها الاحتلال الإسرائيلي قرب مدينة صور اللبنانية.

وقبل ذلك، أكد موقع «النشرة» الإلكتروني، أن مسيّرة إسرائيلية استهدفت في غارة سيّارةً في منطقة الحوش قرب مدينة صور في جنوب لبنان، وأن سيارات الإسعاف تحركت على الفور باتجاه المكان، لتعاود وتضيف إن الغارة أدت إلى سقوط إصابتين.

بموازاة ذلك، قال الإعلام الحربي في بيان: «دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة وإسناداً لمقاومته الباسلة والشريفة، استهدف مجاهدو المقاومة الإسلامية عند الساعة ٤:١٠ من بعد ظهر يوم الأربعاء ٣/٧/٢٠٢٤، موقع السماقة في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة بالأسلحة الصاروخية وأصابوه إصابة مباشرة».

وفي التوقيت نفسه، أكد الإعلام الحربي في بيانين منفصلين، أن مقاتلي الحزب استهدفوا موقع «الرمثا» في تلال كفرشوبا أيضاً وتجمعاً لجنود الاحتلال الإسرائيلي في مثلث «الطيحات» بالأسلحة الصاروخية وأصابوهما إصابة مباشرة.

وقبل ذلك بدقائق، هاجم مقاتلو الحزب التجهيزات التجسسية في موقع «المالكية» بالأسلحة المناسبة وأصابوها إصابة مباشرة، وفق ما ذكر الإعلام الحربي في بيان.

بالمقابل، ذكر موقع «لبنان ٢٤»، أن الطيران الحربيّ الإسرائيليّ خرق جدار الصوت مرتين فوق مدينة صور، كذلك في أجواء بيروت والضاحيةّ الجنوبيّة، وفوق صيدا والنبطية.

وكالات

روسيا أكدت دعمها لكل المبادرات ذات الصلة بالعلاقة بين دمشق وأنقرة

بوتين يلتقي أردوغان في أستانا.. والأخير: مستعدون للتعاون بحل الأزمة في سورية

الرئيس الروسي خلال لقائه رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون (عن الانترنت)

أعلن رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان خلال لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاصمة الكازاخستانية أستانا أمس الأربعاء أن بلاده مستعدة للتعاون بحل الأزمة في سورية، ولاسيما في مكافحة الإرهاب، حسب بيان للرئاسة التركية.

ووفق البيان الذي صدر عقب اجتماع بوتين وأردوغان على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون في أستانا، فإن الأخير أكد أن تركيا «مصممة على منع إنشاء منظمات إرهابية بالقرب من حدودها وأنها مستعدة للتعاون لإيجاد حل للأزمة في سورية»، نظراً لأهمية اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء عدم الاستقرار هناك، «ما يخلق أرضاً خصبة للأنشطة الإرهابية».

في الغضون، أعرب المبعوث الخاص لبوتين الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف عن دعم بلاده لكل المبادرات ذات الصلة بالعلاقة بين سورية وتركيا من كل الدول المهتمة بتطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، وذلك خلال لقائه وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في العاصمة الأردنية عمان أمس. وحسب وسائل إعلام أردنية التقى الصفدي لافرنتييف في عمان، وناقشا الأزمة السورية وسبل الحل، وذكرت أن الجانبين بحثا الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي ينهي هذه الأزمة ويعالج جميع تبعاتها «الأمنية والأمنية والسياسية».

جاء ذلك في وقت تصارعت فيه التطورات السياسية بين عقد مواتية لهاً في المناطق التي تحتلها، وما قامت به هذه التنظيمات من اعتداءات وجرائم في مناطق انتشارها.

وكالات

معالجة الأسباب المؤدية للهجرة غير النظامية في المنطقة العربية تكتسي أهمية قصوى

السفير آلا: عودة السوريين يستلزم تعزيز دعم برامج التعافي المبكر وإعادة الإعمار

السفير حسام الدين آلا (عن الانترنت)

أكد مندوب سورية الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير حسام الدين آلا ضرورة تعزيز الدعم الدولي للبرامج الإنسانية وبرامج التعافي المبكر وإعادة الإعمار في سورية من دون انتقائية أو تسييس، مشدداً على وجوب رفع الإجراءات الاقتصادية القسرية الغربية المفروضة على الشعب السوري، باعتبارها مسؤولة عن الصعوبات المعيشية والاقتصادية التي تحول دون عودة المهاجرين والنازحين السوريين.

ونقلت وكالة «سانا» عن السفير آلا قوله في بيان أمس أمام مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية: «مواجهة المسار المتصاعد لموجات النزوح واللجوء والهجرة التي شهدها العالم على مدى عقود تستوجب معالجة العوامل الجذرية المؤدية لها، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى خلق بيئة تمكينية تسهل عودة اللاجئين والنازحين إلى دولهم ومناطقهم الأصلية».

وأوضح السفير آلا أن معالجة الأسباب المؤدية للهجرة غير النظامية المتزايدة في المنطقة العربية تكتسي أهمية قصوى، مع الأخذ بالاعتبار الأوضاع السائدة في دولها، مشيراً إلى أن الحرب الإرهابية التي فرضت على سورية منذ عام ٢٠١١ إلى جانب الإجراءات القسرية الغربية قوضتا المنجزات التنموية التي تم تحقيقها، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في سورية ودفع بأعداد كبيرة من السوريين إلى الهجرة أعمال الدورة الـ٤١ للجنة التنفيذية للمفوضية.

وتستمر سورية في العمل مع المفوضية بشأن تحقيق وصول إنساني أكبر وأوسع نطاقاً ووجود مرن وفابل للتنبؤ للمفوضية، وتعزيز قناة التواصل والتشاور معها، مبيناً أن الإجراءات المتخذة في هذا المجال تشمل تسهيل وصول المواطنين السوريين المقيمين في الخارج إلى جميع الوثائق الرسمية، والتصديق على الوثائق المدنية والدراسية المتوجبة لهم في الخارج، وتبسيط الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات.

وشدد السفير آلا على أن توفير بيئة مواتية لعودة السوريين إلى بلدهم يستلزم تعزيز الدعم الدولي للبرامج الإنسانية وبرامج التعافي المبكر وإعادة الإعمار في سورية من دون انتقائية أو تسييس، ورفع الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية المفروضة على شعبها، لكون هذه الإجراءات مسؤولة عن الصعوبات المعيشية والاقتصادية التي تحول دون عودة السوريين إلى بلادهم.

ولفت السفير آلا إلى أن خلق مسارات هجرة نظامية آمنة وتنظيمها يحمل أهمية بالغة لمعالجة المعاناة الإنسانية الناجمة عن الهجرة غير النظامية التي تهدد حياة أعداد متزايدة من البشر، وتحولهم إلى ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر، خلال سعيهم للوصول إلى أسواق عمل وأوضاع معيشية أفضل، وهو الأمر الذي ركز عليه الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة، ما يتطلب إيلاء الاهتمام الواجب للمشاكل التي تتكبدها الدول المصدرة من كوادرها البشرية المدربة والمؤهلة، وأغلبها من فئة الشباب ذات التعليم العالي والمتقدم.

وكالات

مخاوف تجدد الاشتباكات على حالها وحملة اعتقالات من ميليشيات أنقرة

انفراج في «أزمة المعابر» بمناطق سيطرة الاحتلال التركي.. وبين «قسد» ومناطق الحكومة

حلب- خالد زنكلو

تواصلت التظاهرات، أمس ولليوم الثالث على التوالي، في مناطق متفرقة بسيطر عليها جيش الاحتلال التركي بأرياف حلب وإدلب ضد الإدارة التركية، وسط تراجع لحدتها مع انخفاض عدد نقاط التظاهر، ردّاً على الاعتداءات التي طالت أملاك السوريين في ولاية قيصري التركية، وعلى خلفية التقارب السوري التركي الذي سبقها، وذلك بالتزامن مع إعادة السلطات التركية فتح معبر باب الهوى بعد إغلاقه لمدة يومين.

وبدا أن تصعيد المتظاهرين ضد المصالح التركية، في المنطقتين، اللتين تدعيان «غصن الزيتون» في عفرين شمال حلب و«درع الفرات» في إدلب وجرابلس شمال شرق المحافظة، قد تراجع بفعل التهديدات التركية التي توعدت بمحاسبة المتظاهرين على العلم التركي ونقاط جيش الاحتلال التركي والمؤسسات التابعة لإدارة أردوغان والمعابر الحدودية، وكذلك إثر حملة مداهمات واعتقالات طاولت المتظاهرين، شنتها ميليشيات أنقرة التي تسميها «الجيش الوطني»، وذكرت مصادر معارضة مقربة من ميليشيات أنقرة أن السلطات التركية أعادت أمس فتح معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا بريف حلب الشمالي، والذي يسيطر عليه من طرف الحدود السورية تنظيم «جبهة النصرة»، بواجهته الجديدة التي تدعى «هيئة تحرير الشام»، بعد يومين من إغلاقه أمام حركة التجارة والمرور.

وتوقعت المصادر لـ«الوطن» افتتاح باقي المعابر التي أغلقتها السلطات في أنقرة، وهي معبر باب السلامة في إعزاز شمال حلب ومعبر الحمران شمال عفرين ومعبري جرابلس والراعي بريف حلب الشمالي الشرقي، وذلك خلال مدة أقصاها أسبوع، بعد ضبط الاستقرار في مناطق سيطرة الاحتلال التركي ومرتزقته.

وأكدت المصادر أن مخاوف تجدد الاشتباكات بين المتظاهرين وجيش الاحتلال التركي، مازالت على حالها، وهو ما دل عليه استمرار قطع الإنترنت في مناطق نفوذ أنقرة، وذلك في اللحظات التي ولدته أنباء تقارب إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع القيادة السورية وافتتاح معبر «أبو الزندين» جنوب الباب تجريبياً مع مناطق سيطرة الحكومة السورية، وكذلك توافر أنباء عن قرب افتتاح الطريقين الدوليين الذين يربطان حلب باللاذقية (M4) وإعزاز بالحدود الأردنية، بالإضافة إلى حال الغليان الشعبي من اعتداءات أتراك على سوريين في ولايات تركية عديدة.

مصادر معارضة أخرى مقربة من ميليشيا «الجيش الوطني» في مدينة رأس العين شمالي غرب الحسكة، أوضحت لـ«الوطن» أن الاستنفار الحالية، حالت دون توسع التظاهرات لتشمل ما يدعى منطقة «نبع السلام»، وذلك عقب إيعازها بقطع الإنترنت عن رأس العين وتحذيرها من عواقب التظاهر ضد إدارة أردوغان، حال اجتماعها مع متزعمي مرتزقتها وزعماء عشائر في المدينة مساء أمس الأول.

وفي سياق موازٍ، أعلنت مصادر إعلامية مقربة مما يسمى «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية» الكردية ومن ذراعها العسكري ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، أن الأولى أعادت افتتاح معبري «التايهة» في منبج والصالحين في دير الزور قريباً، في مسعى لكسب ود دمشق، على خلفية تقاربها من أنقرة.

الصين: أميركا تقوم بنهب موارد سورية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب

قوات لجيش الاحتلال الأميركي بالقرب من آبار النفط في شمال شرق سورية (أ ف ب – أرشيف)

دعت الصين أمس، الولايات المتحدة إلى إنهاء وجود قواتها غير القانونيّ في سورية، والتوقف عن نهب موارد البلاد.

ونقلت وكالة «شينخوا» عن المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، قولها في «مؤتمر صحفي يومي عندما سئلت عن تقرير يقول: إن الجيش الأميركي في سورية متورط في عملية نقل القمح بشكل غير قانوني